عمومه وكذلك اذا جعل بالغلبة علما فانه لا يخرج بها عن الو صفيه
على راى المحققين ويمكن ان يعتبر في خاتم معنى الختم فان
احدا لا يتنكر الجمع في علي والدم في نحو قفه ولا فرق بين العلم وغيره في باب
الغلبة الا ان الوصف بالعلمية اخص منه بالاسمية فان العلم تخصص بشخص
واحد والاسمية بنوع واحد فان قلت فعلى هذا فلم لم يعتبر لمح الوصف في نحو خاتم
وقاسم حتى يمتنع امثال ذلك للوصف والعلمية قلنا لما كان مراعات معنى الوصف من الصرف ظه
اذا جعل علما امرا غير مطرد بجواز ان يسمى الاسود واحمر من لا يكون فيه الحمرة والسواد
اهمل لمح الوصف المعتبر في الاعلام بالكلية لان تمييز ما اعتبر فيه الوصف عن غيره كان
امرا متعذرا ما جرى الكل على الاصل وهو الصرف ولا وصف بالتحقيق في نحو اجدل
فامتنعوه الصرف الا بالندرة يعني ان ما ذكرناه من العبرة بالوصفية في غير
العلم انما هو فيما تحقق فيه الوصفية واما ما يتوهم فيه انه موضوع للصفة اولا
كما يتوهم في اخيل لطاير ان معناه الاصلي ذو خيلان وكذا افعى للحية الخبيثة
الشديدة يتوهم كونه من نفوة السم اى شدته وكذا في اجدل للصقر يتوهم انه في الاصل
وصف طايره ذى جدل وهو الاحكام فالقياس فيه ليس الا الصرف وما جاء من هذا
القبيل ممنوعا كما في قوله ذريني وعلي بالاموروشيمتي فما طايري فيها
عليك باخيل فمحمول على الشذوذ لا ينتقض به القاعدة الكلية
وعجمة منقول ويشترط فيه ان يوافق فيه النقل بالعلمية
ويشترط مع هذا تحرك حشوه اذا كان مما لم يزد عن
ثلاثة يعني ان العجمة في الكلام العربي لا بد وان يكون
منقولا عن العجمية المعتبرة في منع الصرف شرطان احدهما
ان يكون منقفقهلمه النقل فيه موافقا بالعلمية بمعنى ان
يكون في اول استعماله في العربية علما سواء كان علما في العجمة
ايضا كابراهيم او صار في اول نقله علما بحيث لم يستعمل في العربية

اذ لا ثبوت للعجمة في لغتهم ثم ان العجمة ... صح

عبر

١٥

غير علم كقالون لعيسى القارى فانه الجيد بلسان الروم وانما اشترط
استعمال العربي له اولا مع العلمية لان العجمة في العجمي يقتضي ان لا
يتصرف فيه تصرف كلام العرب وقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف
فيه فاذا صار في اول استعمالهم اياه علما وهو مناف للام والاضافة
فامتنع عنهما جاز ان يمتنع عما يتبعهما اعني التنوين رعاية
لحق العجمة فيمتنع الكسر والتنوين على ما هو العادة فيه وان لم يقع
في اول استعمالهم اياه علما كاللجام قبل اللام والاضافة فيقبل ١٧ اول صح
التنوين ايضا مع الجر فيصير كالكلمة العربية فاذا سمي به بعد
ذلك كان كما سمي بالكلمة العربية وثانيهما تحرك الوسط فيما
اذا كان غير زايد على ثلثة احرف فان منشاء منع الصرف في
العجمة هو الثقل على اللسان فتحرك الاوسط لثقله يتقوى
به العجمية في الاثر وفيما قررناه تقليل الشرط فهو اقرب الى الضبط
كما قالوا ان للعجمة شرطين احدهما العلمية وثانيهما احد الامرين
اما تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة قوله وعجمة مبتداء
خبره منقول وحذف التنوين فيها ما جعل للضرورة كما في قوله
وحاتم الطائي وهاب المائين فداود ممنوع لنقل منائه
كذا ملك لا تحولوح لخفة فرع على ما ذكر من الاشتراطين
احدهما ان داود وملك وهو ابو نوح عليه السلام غير منصرفين
لوجود شرط العجمة فيهما وهو العلمية مع ما فيهما من ثقل البناء
بالزيادة على الثلثة وبتحرك الاوسط وشتر لا يصلح للتمثيل
ههنا لانه اسم قلعة فهو ممنوع مع عدم اعتبار العجمة فيه
فمنع الصرف فيه لا يقوم دليلا على كون العجمة فيه معتبرا او
كون تحرك الاوسط كالزيادة على الثلث في حكم المنع وثانيهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)